القاعدة الفقهية

"المشقة تجلب التيسير"

وأثرها الفقهي وتطبيقاتها المعاصرة

د. كرم عبد العزيز محمد أمين عبد الله الإمام

القاعدة الفقهية

"المشقة تجلب التيسير"

وأثرها الفقهي وتطبيقاتها المعاصرة

د. كرم عبد العزيز محمد أمين عبد الله الإمام*

E-mail: temail939@gmail.com

المستخلص:

تُعد القواعد الفقهية الملخص العملي للفقهاء الإسلامي، وهي بمثابة التقنين للأحكام الشرعية، حيث إنها مستنبطة من أحكام الشريعة الإسلامية بصورة عامة.

وقد انتشر مؤخرا علم القواعد الفقهية وعُني أهل الفن والباحثون في التخصصات الشرعية بصورة عامة والدراسات الفقهية بصورة خاصة بهذا العلم، حيث قعدوا القواعد وأخذوا بدراساتها وتحليلها وتدليلها وبناء الأحكام عليها، فهي بمثابة دليل عام وقانون ثابت يُستخرج منه الأحكام الشرعية. وهذه القواعد كثيرة، حيث إن هناك قواعد عامة للشريعة الإسلامية، وهناك قواعد خاصة بكل مذهب من المذاهب الفقهية.

ومن هذه القواعد العامة والمشهورة والمنتشرة والمتفق عليها عند المذاهب الفقهية قاعدة (المشقة تجلب التيسير)، فهي من أهم القواعد الفقهية، ومن أكثرها عملا وتطبيقا، حيث إنها تناولت جانب التيسير في الشريعة الإسلامية، وهو جانب كبير جدا وعليه مدار معظم الأحكام الشرعية، فلا يخلو باب من أبواب الفقه إلا فيه مراعاة لهذا الجانب، ونرى فيه هذه القاعدة جلية ظاهرة. وهكذا فإن بعض تطبيقاتها في ثنايا هذا البحث للتوصل إلى الأهمية البالغة التي تحظى بها هذه القاعدة من خلال كثرة التفرعات الفقهية والمتصلة بها.

* المديرية العامة لتربية نينوى / ثانوية نينوى للمتميزين

Abstract

Jurisprudential principles serve as a practical summary of Islamic jurisprudence and function as a codification of Sharia rulings, as they are generally derived from Islamic law. Recently, the study of jurisprudential principles has become widespread, attracting the attention of scholars and researchers in religious studies in general and in jurisprudential studies in particular. These scholars have elaborated on, analyzed, and provided evidence for these principles, constructing rulings based on them. They serve as general guidelines and fixed laws from which Sharia rulings are extracted.

There are numerous principles, with general principles applicable to Islamic law and specific principles unique to each school of thought. Among the well-known and widely accepted general principles across all schools of thought is the principle "Hardship begets ease." This principle is one of the most important and frequently applied in Islamic jurisprudence, addressing the aspect of ease within Islamic law. This aspect is significant, underpinning many Sharia rulings, and is evident in every area of jurisprudence where this principle is clearly manifested.

In this way, we will explore some of its applications throughout our research, demonstrating the critical importance of this principle through the numerous related jurisprudential branches.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الورى وخاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله الطيبين وصحابته المنتجبين ومن دعا بدعوته واستنّ بسنته إلى يوم الدين . وبعد :
فإن الله تعالى قد أرسل نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وجعله خاتم الأنبياء ، وأنزل معه شريعة وجعلها الدستور الإلهي على أرضه ليحكم بها بين الناس ، فكانت شريعة سمحاء متسمة باليسر والتخفيف مع الحكمة في تيسير أمور العباد .

وقد فهم فقهاء المسلمين مراد الله في خلقه ووضعوا قواعد فقهية مستنبطة من أحكام الشريعة الإسلامية تصلح للاستشهاد بها وبناء الأحكام عليها على مر العصور والأزمان وفي كل بقعة من بقاع الأرض فيما يضمن الحياة المتوازنة والسوية لجميع الأفراد والجماعات .

فمن أبرز هذه القواعد وأهمها وأرفعها شأناً قاعدة "المشقة تجلب التيسير" فهي من القواعد التي تُبنى كثير من الأحكام عليها ، وبها تتعلق الكثير من التشريعات الإلهية ، إذ مبتدأ الأمر ومنتهاه في

القاعدة الفقهية

"المشقة تجلب التيسير"

وأثرها الفقهي وتطبيقاتها المعاصرة

د. كرم عبد العزيز محمد أمين عبد الله الإمام

التشريع الإسلامي على التخفيف والتيسير ، فلم يضع الله تعالى الأحكام للثقل على كاهلنا ، بل الأحكام شرعت من أجل بناء الإنسان على النحو الذي يرتضيه الله بما يجعله أهلاً لاستخلافه على الأرض ، وإقامة حكم الله فيها .

لهذا كانت هذه القاعدة وأمثالها من أركان التشريع الإسلامي ، وأنها لا تفارق أي حكم من الأحكام الشرعية ، والقوانين الإلهية ، فمتى ما وجدت المصلحة فتمّ شرع الله ، وأينما وجد الخير فهو مراد الله .

لهذا كانت هذه القاعدة ذات أهمية كبيرة جدا جعلتها ترافق جميع الأحكام وتتخلل فيها ، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى .

سبب اختيار البحث

إن سبب اختياري لهذا البحث هو أهمية هذه القاعدة الفقهية في بيان كثير من الأحكام الفقهية المرتبطة بالتيسير ومراعاة التخفيف على المُكَلَّف ، وكذلك لبناء جملة من الأحكام الشرعية المعاصرة بها ، فهي تبين جانب التخفيف والتسهيل في الشريعة الإسلامية التي تبين على الدوام بأن الله لم يجعل حرجاً ومشقة على عباده المؤمنين المُكَلَّفِينَ .

أهمية البحث

وتبدو أهمية هذا البحث بأهمية عنوانه ، حيث إن هذه القاعدة قد حوت على كما كثيراً من الفروع الفقهية في جميع جوانب الفقه الإسلامي ، فلا يخلو باب من أبواب الفقه الإسلامي إلا وقد طرأ فيه التخفيف والتسهيل ، وإن هذه القاعدة "المشقة تجلب التيسير" - وأمثالها - هي المدار لمثل هذه الفروع .

مشكلة البحث

يعالج البحث جملة من القضايا الفقهية المعاصرة المرتبطة بقاعدة "المشقة تجلب التيسير" ، وأثر هذه القاعدة بالأحكام الفقهية ، ومعرفة المسائل الفقهية المعاصرة المتصلة بهذه القاعدة ، ومدى إمكانية إسقاط هذه القاعدة على النوازل الفقهية في حياة الناس لإيجاد الرخص الشرعية في تشريع كثير من القضايا الفقهية المعاصرة ، وبيان أثر هذه القاعدة في تشريع تلك الأحكام .

منهجية البحث وطريقته

اتبعت في هذا البحث منهجية البحث الاستقرائي والتحليلي ، حيث إنني بحثتُ عن جملة من المسائل الفقهية المعاصرة المرتبطة بهذه القاعدة ، ثم حللتها وخرّجتها فقهياً وفقاً لهذه القاعدة حسب الضوابط الشرعية.

خطة البحث

وقد قسمت البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: ويشتمل على مفهوم القاعدة وبيان الشواهد عليها ، فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بقاعدة "المشقة تجلب التيسير"

المطلب الثاني: بيان مشروعية هذه القاعدة من الكتاب والسنة.

المطلب الثالث: أهميتها وشروط الأخذ بها ونسبتها بين القواعد

المبحث الثاني: أثر القاعدة الفقهية وتطبيقاتها المعاصرة ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تطبيقاتها وأثرها في مسائل الفقه الإسلامي.

والمطلب الثاني تطبيقاتها المعاصرة

أما الخاتمة فقد كتبت فيها أهم ما توصلت إليه في بحثي.

المبحث الأول

مفهوم القاعدة وبيان الشواهد عليها

المطلب الأول

التعريف بقاعدة "المشقة تجلب التيسير"

١ - تعريف القاعدة الفقهية لغة واصطلاحاً:

القاعدة "لغة" جاء في لسان العرب: "وَالْقَاعِدَةُ: أَصْلُ الْأَسِّ، وَالْقَوَاعِدُ: الْإِسَاسُ، وَقَوَاعِدُ الْبَيْتِ إِسَاسُهُ".

وَفِي التَّنْزِيلِ: وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ^(١)

وَفِيهِ: فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ^(٢).

قَالَ الرَّجَّازُ: "الْقَوَاعِدُ أَسَاطِينُ الْبِنَاءِ الَّتِي تَعْمَدُ"^(٣).

(١) البقرة/ ١٢٧.

(٢) النحل/ ٢٦.

(٣) لسان العرب: ٣/ ٣٦١.

القاعدة الفقهية

"المشقة تجلب التيسير"

وأثرها الفقهي وتطبيقاتها المعاصرة

د. كرم عبد العزيز محمد أمين عبد الله الإمام

و تفيد مادة قعد (القاف والعين والذال) معنى الاستقرار والثبات. قال ابن فارس: "القاف والعين والذال أصل مطرد منقاس لا يخلف، وهو يضاوي الجلوس، وإن كان يتكلم في مواضع لا يتكلم فيها بالجلوس ، يقال: قَعَدَ الرَّجُلُ يَقْعُدُ قَعُودًا"^(١). وجاء في تهذيب اللغة: "قَالَ أَبُو عبيد: قَوَاعِدِ السَّحَابِ: أَسْوَلُهَا الْمُعْتَرِضَةُ فِي أَفَاقِ السَّمَاءِ، شَبَّهَتْ بِقَوَاعِدِ الْبِنَاءِ"^(٢).

والقاعدة اصطلاحاً: قد عرفها الشريف الجرجاني بأنها "قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"^(٣). والقضية هي ما تحتمل الصدق والكذب لذاته ، كقولنا: خالد جالس ، وعمرو يقرأ ، فنسبة الجلوس لخالد ، ونسبة القراءة لعمرو تحتمل الصدق والكذب ، وهي ما يسميها البلاغيون بالخبر^(٤).

قال صاحب السلم المنورق:

ما احتمل الصدق لذاته جرى عندهم قضية وخبرا وقوله "كلية" أي ما كان الحكم فيها محكوما به على جميع أفرادها ، ولكن قد يتخلف بعض الأفراد. **والفقه لغة:** الفهم^(٥).

وشرعاً: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية^(٦). **أقول:** ونسبة الفقه إلى القواعد يخرج بها القواعد النحوية والقواعد البلاغية والقواعد المضافة إلى جميع العلوم.

فالقاعدة الفقهية: هي الأصل الكلي المأخوذ والمستنبط من الفروع الفقهية. وكذلك يُفهم من هذه النسبة مصدر استنباط هذه القواعد ، إذ إن جميع هذه القواعد مستنبطة من المسائل الفقهية ، وهذا يستدعي سبق الفقه عليها.

٢- التعريف بمفردات قاعدة "المشقة تجلب التيسير":

المشقة هي الجهد والعناء.

(١) معجم مقاييس اللغة : ٥٢٥/٢.

(٢) تهذيب اللغة: ١٣٧/١.

(٣) كتاب التعريفات للجرجاني: ص ١٧١.

(٤) ينظر: التعريفات: ص ١٧٦.

(٥) مختار الصحاح: ص ٢٤٢.

(٦) ينظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: ص ١١. والمحصول: ٧٨/١. ورفع الحاجب عن مختصر ابن

الحاجب: ص ٢٤٤.

جاء في "المعجم الوسيط": شقَّ الأمر شقاً صعباً وعلى فلان أوقعه في المشقة وفي التَّزِيلِ العَزِيزِ {وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ} (١) (٢).

التيسير: من اليسر وهو ضد العسر (٣).

المطلب الثاني

بيان مشروعية هذه القاعدة من الكتاب والسنة

قد استدلت العلماء على أصل هذه القاعدة بشواهد عديدة من الكتاب والسنة.

فمن الكتاب:

١- قوله تعالى: {لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} (٤).

٢- يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (٥).

٣- {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} (٦).

٤- : {لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا} (٧).

٥- {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} (٨).

ووجه الدلالة في تلك الآيات: أن الشريعة الإسلامية السمحاء تتوخى دائما رفع الحرج عن الناس، وليس في أحكامها ما يجاوز قوى الإنسان الضعيفة، وهذه النصوص دلت على ذلك لعموم معناها، وانطلاقاً منها استنبط الفقهاء تلك القاعدة، وجعلوها بمثابة نبراس يستضيئون به عند النوازل

والوقائع، ويعالجون كثيرا من المسائل والقضايا على أساسها، ثم إن الشريعة الإسلامية جاءت

لتخفف عنا كثيرا من الأحكام التي كُلف بها من كان قبلنا، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ

الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ

وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ

آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ (٩) قال الحافظ ابن

(١) المعجم الوسيط: ٤٨٩/١..

(٢) القصص/ ٢٧.

(٣) مختار الصحاح: ٣٤٩.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

(٥) البقرة: ١٨٥.

(٦) الحج: ٧٨.

(٧) الطلاق: ٧.

(٨) التغابن: ١٦.

(٩) الأعراف: ١٥٧.

ابن حجر العسقلاني: "سَمِيَ الدِّينَ يُسْرًا مُبَالَغَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَدْيَانِ قَبْلَهُ لِأَنَّ اللَّهَ رَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِضْرَ الَّذِي كَانَ عَلَى مَنْ قَبْلِهِمْ وَمِنْ أَوْضَحِ الْأَمْثَلَةِ لَهُ أَنَّ تَوْبَتَهُمْ كَانَتْ بِقَتْلِ أَنْفُسِهِمْ وَتَوْبَةَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْإِقْلَاعِ وَالْعَزْمِ وَالنَّدَمِ"^(١).

لذا كانت هذه القاعدة أساسا من أسس هذا الدين الحنيف.

أما أدلتها من السنة:

فقد وردت أحاديث كثيرة صحيحة تدل على سماحة هذا الدين وعدم التشدد فيه وأن العبرة لا بالتشديد والحرص على المكلف ، بل العبرة بصدق القلب في أداء الطاعة وإخلاصها لله ووجدان أثرها في الحياة وفي سلوكيات الفرد المسلم ، فمن هذه الأحاديث:

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا»^(٢).

هذا الحديث رواه الإمام البخاري في صحيحه ، وبين فيه أن أمر هذا الدين مبني على اليسر والتخفيف لا العسر والتشديد ، وقد ترجم للباب بعنوان "بَابُ الدِّينِ يُسْرٌ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيُّ السَّمْحَةُ»" ، ويستفاد من هذه الترجمة بالاستشهاد بها لهذه القاعدة ، فقد بين المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم أن أحب ما يكون إلى الله هو الحنيفية السمحة والتخفيف على عباده.

قال الحافظ بدر الدين العيني: "والمُرَادُ بِالْمَلَةِ الْحَنِيفِيَّةِ: الْمَلَّةُ الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالسَّمْحَةُ صِفَةُ الْحَنِيفِيَّةِ، وَمَعْنَاهَا: السَّهْلَةُ، وَالْمَسَامِحَةُ هِيَ: الْمَسَاهَلَةُ، وَالْمَلَّةُ السَّمْحَةُ: الَّتِي لَا حَرْجَ فِيهَا وَلَا تَضْيِيقَ فِيهَا عَلَى النَّاسِ، وَهِيَ مِلَّةُ الْإِسْلَامِ"^(٣).

ويدل على ذلك المعنى أيضاً ما رواه الإمام أحمد في مسنده بسند صحيح أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: إِنَّ خَيْرَ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ، إِنَّ خَيْرَ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ^(٤).

وقد ترجم الإمام النسائي في سننه لهذا الحديث بنفس الترجمة ، أي جعل عنوان الباب: "الدين يسر"^(٥).

(١) فتح الباري: ٩٣/١.

(٢) صحيح البخاري ، رقم (٣٩) ، باب: الدين يسر: ١٦/١.

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٢٣٥/١.

(٤) رواه أحمد ، رقم (١٥٩٣٦) ، باب: حديث أعرابي ، : ٢٨٤/٢٥.

(٥) يُنظَرُ: السنن الصغرى للنسائي: ١٢١/٨.

٢- "عن أبي هريرة، (رضي الله عنه) أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقْعُوا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَيَّ بَوْلَهُ دَنُوبًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»^(١).

لو تأملنا في هذه الواقعة وهذا الحديث لوجدنا مدى السماحة العظيمة لدين الإسلام ، فمع هذه الفعلة الشنيعة التي هب الصحابة نفورا منها ، إلا أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يلفتنا إلى ملمح عظيم وهو أننا ينبغي علينا أن لا نترك السماحة والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة حتى مع مثل تلك الوقائع ، ثم علل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك بأننا بُعِثْنَا مُبَسِّرِينَ لا مُعَسِّرِينَ ، وشأن الميسر الرفق والتسامح.

وقد ترجم الإمام البخاري هذا الباب بعنوان: "بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا» وَكَانَ يُجِبُّ التَّخْفِيفَ وَالْيُسْرَ عَلَى النَّاسِ".

وقد أورد الإمام في الباب ذاته حديث آخر يفيد في الاستشهاد لما نحن فيه:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا خَيْرَ رَسُولٍ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَطُّ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا»^(٢).

قال الإمام النووي: فيه استحباب الأخذ باليسر والأزرق ما لم يكن حراماً أو مكروهاً^(٣).

٣- روى الإمام أحمد في مسنده بسند صحيح أنه ذكر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن رجلاً صلى خلف معاذ، فلما أطل معاذ انفرد الرجل بنيته وصلى منفرداً، فاشتد غضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال: أَفَتَأْتُنُّنِي يَا مُعَاذُ، أَفَتَأْتُنُّنِي يَا مُعَاذُ " فَلَوْلَا قَرَأْتُ سَبِيحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا فَصَلَّى وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ، وَدُو الْحَاجَّةِ، أَوْ الضَّعِيفُ»^(٤).

فهذا تصريح منه عليه الصلاة والسلام وتوجيه منه للأمة بالتخفيف ومراعاة حال الضعيف والمريض ومن لا يستطيع.

هذه الأحاديث الأنفة الذكر وغيرها الكثير كلها تبين لنا الدلالة على هذه القاعدة العظيمة، وهي أن المشقة تجلب التيسير، فكما شق على المكلف تطبيق الأحكام الشرعية كلما لاح في الأفق التيسير.

(١) صحيح البخاري: رقم (٦١٢٨) ، ٣٠/٨ . سنن أبي داود، رقم (٣٨٠) : ١٠٣/١ . سنن الترمذي ، رقم (١٤٧) : ٢١٥/١ .

(٢) صحيح البخاري: رقم (٦١٢٦) ، ٣٠/٨ . صحيح مسلم ، رقم (٢٣٢٧) ، باب " مُبَاعَدَتِهِ α لِأَثَامٍ وَاخْتِيَارِهِ مِنْ الْمُبَاحِ " ، ١٨١٣/٤ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم: ٨٣/١٥ .

(٤) مسند أحمد : رقم (١٤١٩٠) ، ٩٩/٢٢ .

المطلب الثالث

أهمية القاعدة وشروط الأخذ بها ونسبتها بين القواعد

أولاً: أهمية القاعدة:

إن المطلع على أحكام الشريعة والباحث في ربوع كتب الفقه الإسلامي يجد كمّاً هائلاً من الأحكام الإلهية النظرية والتطبيقية في ثنايا هذه الثروة العظيمة التي خلفها لنا علماءنا الأفاضل الذين استخدمهم الله تعالى لنشر دينه وبيان شريعته ، ولا شك أن الشارع الرحيم واللطيف قد تفضل علينا بالتخفيف بنا ورفع الحرج عنا ، فكثيراً ما نرى في أطراف الأمور والمنهيات جانب الرخص والتسامح لمن ليس له القدرة ، فقد نلجأ للمنهي عنه إذا اضطرنا الأمر لذلك وقد نترك الأمور به إذا كان فوق طاقتنا واستطاعتنا بضوابط قد وضعها لنا الشرع الحكيم في التعامل مع الرخص والتخفيف ، ففي الوقت الذي نتفق فيه على أن الشارع قد خفف عنا ووضع عن كاهلنا كثيراً من الثقل رحمة منه ، لا بد لنا أن نعلم أن الأمر ليس على إطلاقه وأنه ليس لكل من يدعي عسراً أو يظهر مشقة أن يفتي لنفسه بترك ذلك التكليف والحكم على نفسه بالمشقة ، فليس هناك تسبب في الأحكام ولا فوضى في التشريعات ، بل هناك ضوابط وشروط يجب أن تتحقق للأخذ بهذه الرخص.

ثانياً: شروط الأخذ بها.

قال الدكتور محمد الزحيلي: "ويشترط في المشقة التي تجلب التيسير أمور، وهي:

- ١ - ألا تكون مصادمة لنص شرعي، فإذا صادمت نصاً روعياً دونها.
- ٢ - أن تكون المشقة زائدة عن الحدود العادية، أما المشقة العادية فلا مانع منها لتأدية التكاليف الشرعية، كمشقة العمل، واكتساب المعيشة.
- ٣ - ألا تكون المشقة مما لا تنفك عنها العبادة غالباً كمشقة البرد في الوضوء، والغسل، ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار، ومشقة السفر في الحج.
- ٤ - ألا تكون المشقة مما لا تنفك عنها التكاليف الشرعية كمشقة الجهاد، وألم الحدود، ورجم الزناة، وقتل البغاة والمفسدين والجناة.

فهذه المشقات الأربع: لا أثر لها في جلب التيسير ولا التخفيف، لأن التخفيف عندئذ إهمال وتضييع للشرع^(١).

ونزيد إليها شرطاً خامساً ، وهو ما قاله الزركشي: "هَذَا إِذَا كَانَتْ الْمَشَقَّةُ " وَوُقُوعُهَا " عَامًّا فَلَوْ كَانَ نَادِرًا لَمْ تُرَاعَ الْمَشَقَّةُ فِيهِ"^(٢).

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٥٨/١.

(٢) المنشور في القواعد الفقهية: ١٧١/٣.

وتتقضي الرخصة بانقضاء موجبها ومسببها ، إذ لا يمكن الاستمرار بالأخذ بالرخصة مع زوال الموجب ، قال الدكتور مصطفى الزرقا في حديثه عن قاعدة "إذا ضاق الأمر اتسع": وَكَانَ فِي مَعْنَى الشَّقِّ الثَّانِي مِنْهَا أَنَّهُ إِذَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ وَالْمَشَقَّةُ إِلَى اتِّسَاعِ الْأَمْرِ فَإِنَّهُ يَتَّسِعُ إِلَى غَايَةِ انْدِفَاعِ الضَّرُورَةِ وَالْمَشَقَّةِ، فَإِذَا انْدَفَعَتْ وَزَالَتِ الضَّرُورَةُ الدَّاعِيَةُ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ نُزُولِهِ^(١).

ولا شك أن من الواجب التعرف على الرخصة حتى يؤخذ بها عند الحاجة ، فكما أننا مطالبون بالأخذ بالعزيمة ، فكذلك نرغب الشرع بالأخذ بالرخص عند وجود موجباتها ، فقد صح عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال : "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ"^(٢) ، وفي رواية: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ، كَمَا يُكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ"^(٣).

وإذا اطلعنا على القواعد الفقهية ، وأمعنا النظر فيها ، وتأملنا في طياتها ، لوجدنا هناك عدة قواعد في هذا الصدد ، وهي:

- ١- إذا ضاق الأمر اتسع.
 - ٢- الضرورات تبيح المحظورات.
 - ٣- الضرورة تقدر بقدرها.
 - ٤- الحاجة تنزل منزلة الضرورة.
 - ٥- الاضطرار لا يبطل حق الغير.
 - ٦- الميسور لا يسقط بالمعسور.
 - ٧- ما جاز بعذر بطل لزواله
- وكل هذه القواعد ترجع لقاعدة واحدة أساسية تنفرد منها جميع هذه القواعد ، وهي قاعدة "المشقة تجلب التيسير".

قال السيوطي: "قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَتَخَرَّجُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ جَمِيعُ رُخْصِ الشَّرْعِ وَتَخْفِيفَاتِهِ"^(٤).

وقال تاج الدين السبكي: "وقد عزا الخطابي هذه العبارة إلى الشافعي -رضي الله عنه- عند كلامه على الذباب يقع في الماء القليل"^(٥).

(١) شرح القواعد الفقهية: ص ١٦٣.

(٢) صحيح ابن حبان: رقم (٣٥٤) ، باب: "يُكْرَهُ الْإِخْبَارُ عَمَّا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ مِنْ قَبُولِ مَا رُخِّصَ لَهُ بِتَرْكِ التَّحْمُلِ عَلَى النَّفْسِ مَا لَا تُطِيقُ مِنَ الطَّاعَاتِ"، ٦٩/٢.

(٣) مسند أحمد: رقم (٥٨٦٦) ، ١٠/١٠٧.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٦٤.

(٥) الأشباه والنظائر للسبكي: ٤٩/١.

القاعدة الفقهية

"المشقة تجلب التيسير"

وأثرها الفقهي وتطبيقاتها المعاصرة

د. كرم عبد العزيز محمد أمين عبد الله الإمام

فهذه النقولات تدل على أهمية هذه القاعدة بالنسبة لباقي القواعد ، فكثير من القواعد عائدة إليها إما بصريح اللفظ (كما بينا في القواعد الخمسة السابقة) أو بالمعنى ، إذا مدار الأمر (كما أسلفنا) عائد على اليسر والتخفيف.

يقول الشاطبي: "إِنَّ الْأَدْلَةَ عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ بَلَغَتْ مَبْلَغَ الْقَطْعِ"^(١).

وقال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: { وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ } : "أَي: مَا كَلَّفَكُمْ مَا لَا تُطِيقُونَ، وَمَا أَلَزَمَكُمْ بِشَيْءٍ فَشَقَّ عَلَيْكُمْ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فَرْجًا وَمَخْرَجًا"^(٢).

وقد أجمع العلماء قديما وحديثا على عدم التكليف بالشاق ، قال الشاطبي: "الإجماع على عدم وقوعه (التكليف بالشاق) وجودا في التكليف، وهو يدل على عدم قصد الشارع إليه، ولو كان واقعا لحصل في الشريعة التناقض والإختلاف، وذلك منفي عنها؛ فإنه إذا كان وضع الشريعة على قصد الإعانت والمشفقة - وقد ثبت أنها موضوعة على قصد الرفق والتيسير - كان الجمع بينهما تناقضا وإختلافا، وهي منزهة على ذلك"^(٣).

يتبين لنا مما سبق أهمية هذه القاعدة ، وسبب الإجماع عليها ، وعناية علماء الأمة سلفا وخلفا في بيانها وتفصيلها والكلام عنها وعن تطبيقاتها الفرعية وأدلتها من الشرع الحنيف.

المبحث الثاني

أثرها الفقهي وتطبيقاتها المعاصرة

المطلب الأول

تطبيقات القاعدة وأثرها في مسائل الفقه الإسلامي

إن هذه القاعدة الجليلة والمهمة لها العديد من التطبيقات في فروع الفقه الإسلامي ، فلو اطلعنا على كتب التراث لوجدناها ملئى بالرخص المستنبطة من هذه القاعدة الفقهية ، وقد عقدت هذا المطلب لبعض من تلك الفروع ونذكر نماذج منها:

الأول: عدم تكليف الصبي والمجنون والنائم.

والدليل على ذلك حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ"^(٤).

(١) الموافقات: ٥١٢/١.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٤٥٥/٥.

(٣) الموافقات: ٢١٢/٢.

(٤) مسند أحمد: (٢٤٦٩٤)، ٢٢٤/٤١. صحيح ابن خزيمة ، رقم (١٠٠٣) ، ١٠٢/٢.

الثاني: إعفاء المريض والمرأة من حضور صلاة الجمعة للمشقة والحر ، والدليل على ذلك حديث المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم): "الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ"^(١).

الثالث: التيمم عند عدم القدرة على استعمال الماء: حيث ورد الدليل على ذلك في كتاب الله والسنة النبوية المطهرة ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَجَدُّوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(٢).

قلت: والذي لا يستطيع استعمال الماء لمرض أو خوف أو غيرهما فاقد للماء حكماً.

ومن السنة قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا"^(٣).

قلت: بل هناك وعيد من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على من يعرض نفسه للخطورة بترك الرخصة في التيمم وهو غير قادر عليه ، فقد روى الإمام أحمد في مسنده وابن ماجه في سننه وغيرهما عن ابن عباس: أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ جُرْحٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَصَابَهُ اخْتِلَامٌ، فَأَمَرَ بِالْإِغْتِسَالِ، فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: " قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ"^(٤).

الرابع: أكل الولي من مال اليتيم عند الحاجة: ودليل ذلك قال الله تعالى : (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا . وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا)^(٥) .

وقد روى أبو داود والنسائي في الكبرى عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إني فقير ليس لي شيء ولي يتيماً. قال: فقال: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ، وَلَا مُبَادِرٍ، وَلَا مُتَأْتِلٍ»^(٦).

حيث نهانا الله عن الإسراف في أخذ مال الأيتام وأن يقتصر المحتاج على قدر حاجته.

(١) سنن أبي داود: (١٠٦٧) ، ٢٨٠/١ . السنن الكبرى للبيهقي ، (٥٥٧٨) ، باب: من تجب عليه الجمعة ، ٢٤٦/٣ .

(٢) سورة المائدة / ٦

(٣) صحيح البخاري: (٤٣٨) ، ٩٥/١ . صحيح مسلم: (٥٢١) ، ٣٧٠/١ .

(٤) مسند أحمد: (٣٠٥٥) ، ١٧٣/٥ . سنن ابن ماجه ، رقم (٥٧٢) ، ١٨٩/١ .

(٥) النساء / ٥، ٦

(٦) سنن أبي داود: (٢٨٧٢) ، ١١٥/٣ . السنن الكبرى للنسائي رقم (٦٤٦٢) ، ١٦٧/٦ .

فالأصل هو حرمة أكل مال اليتيم إذ جعلها الشارع من الموبقات ، ولكن رُخص للولي المحتاج أن يأخذ على قدر حاجته.

الخامس: خيار المجلس: والمراد به أن المتعاقدين كلاً منهما له حق الرجوع عن البيع - بعدما تم وانعقد صحيحاً - ما دام في المجلس الذي حصل فيه عقد البيع، ولم يتفرقا عنه بأبدانهما.

والدليل على ذلك قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا»^(١). فلما كانت العجلة من لوازم الإنسان وطروا الندم وارداً بكثرة رخص الشارع فسخ العقد ما دام في المجلس ولم يحصل التفريق بالأبدان

قال السيوطي: "لَمَّا كَانَ الْبَيْعُ يَقَعُ غَالِبًا مِنْ غَيْرِ تَرَوٍّ وَيَحْصُلُ فِيهِ النَّدْمُ فَيَشُقُّ عَلَى الْعَاقِدِ، فَسَهَّلَ الشَّارِعُ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِجَوَازِ الْفَسْخِ فِي مَجْلِسِهِ"^(٢).

السادس: كفارة الظهار: والظهار هو أن يشبه الزوج زوجته في الحرمة بإحدى محارمه: كأمه وأخته، فيقول لزوجته: أنت علي كظهر أمي.

وقد كان العرب في الجاهلية يعتبرون الظهار أسلوباً من أساليب الطلاق.

لكن الشريعة الإسلامية أعطت الظهار حكماً آخر، وبنيت عليه أحكاماً أخرى غير الطلاق تخفيفاً بهذه الأمة لحصول المشقة الكبيرة عند الطلاق ، فقد يترتب على ذلك هدم أسرة وتفرقها.

ودليله قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ (المجادلة/ ٢). فقد حكم الشارع بالكفارة بدلا من الطلاق تخفيفاً وتيسيراً.

السابع: الإتيان بالمستطاع من كل شيء، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قد نهانا عن المنهيات كلها قطعاً ، أما الأمور فلم يأمرنا بها جميعاً لتحقيق المشقة فيها بل أمرنا أن نأتي منها قدر استطاعتنا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "ذُرُونِي مَا تَرَكَتُكُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ سُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، وَلَكِنْ مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ"^(٣).

فلو أمرنا النبي بالإتيان بكل الأمور لشق على الأمة مشقة كبيرة ، ولكن تخفيفاً منه رفع عنا ذلك وأمرنا بما نستطيع فعله من الأمور

(١) صحيح البخاري: (٢١٠٨) ، ٦٤/٣ .

(٢) الأشباه والنظائر: ص ٧٨ .

(٣) مسند أحمد: (١٠٢٥٥) ، ١٧٩/١٦ .

وهكذا نرى العديد من الأمثلة للتخفيف عن المكلف ، فالصلوات لم يفرض الله منها علينا إلا خمس صلوات في اليوم واللييلة ، والصيام لم يفرض علينا إلا صيام شهر واحد في السنة ، وكذلك الزكاة ، فإنه لم يفرض علينا إخراج معظم مالنا أو نصفه أو ربعه ، بل فرض علينا قدر قليل جدا لا يزيد عن ربع عشر المال ، وكذلك الحج فإنه فرض علينا مرة واحدة في العمر .

بل ما هو أهم من كل ذلك كلمة التوحيد وأصل الدين وشرط صحة الإيمان ، فقد أمرنا الشارع ما إذا أرغمنا على الكفر أن لا نتلف أنفسنا وأن نتلف بألفاظ الكفر عند الضرورة وذلك أن بشرط أن يكون القلب مطمئنا بالإيمان .

قال تعالى: ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ (النحل: ١٠٦) .

وهذا ما أقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمار بن ياسر عليه عندما أرغموه على النيل من الله ورسوله .

فالتكليفات نفسها متخللة للتخفيف ورفع الحرج ، وكل ذلك يندرج تحت هذه القاعدة الفقهية "المشقة تجلب التيسير" ، فنستطيع القول بأن هذه القاعدة لا تفارق أي تكليف من التكليف الإلهية ولا تتفك عنها .

المطلب الثاني

تطبيقاتها المعاصرة

لا شك أن الشريعة الإسلامية صالحة للحكم بها والعمل بمقتضاها في جميع الأزمنة والأمكنة ، فما ارتضى الله لهذا الدين أن يكون خاتم الأديان ، إلا وقد أنزل فيه أحكاماً وتشريعات صالحة لجميع الأرض التي استخلفنا الله عليها ، وهذا مقتضى إرسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الناس عامة .

فلا ينبغي لمحجر ومضيق أن يدعي عدم إمكانية شريعتنا على حكم العالم اليوم ، فقد توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، ثم بعد وفاته توسع الفتح الإسلامي ليشمل بعيد البلاد ويتجاوز جزيرة العرب ، فكان لا بد من تطبيق الأحكام على النحو الذي أراده الله سبحانه وتعالى ، فرأينا من الرعييل الأول والقرون الأولى ومن بعدهم من فقههم وعلمهم ووسوع إدراكهم لمراد الله ورسوله القدرة على إدارة تلك البلاد بشريعة الله الخالدة ، وتصدوا لكل النوازل وما يخالف طبع بلادهم وتغير بيئتهم واختلاف بعض الأحكام عليهم ، فبعد التسليم للثوابت والمسلمات لا حرج بالاجتهاد بما ينفع الناس ، فكانوا كذلك حتى عاش الناس في رغد من العيش .

القاعدة الفقهية

"المشقة تجلب التيسير"

وأثرها الفقهي وتطبيقاتها المعاصرة

د. كرم عبد العزيز محمد أمين عبد الله الإمام

وقد وضعوا نصب أعينهم قاعدة "المشقة تجلب التيسير" وإن لم تكن مسماة بهذا الاسم ، بيد أنهم فهموا مرادها بفهمهم لدين الله عز وجل.

واليوم في زماننا وقد فتحت علينا الدنيا وبهرجها وتغيرت جميع أحوال العالم من حولنا واستجد من الأمور في بلاد المسلمين ما يتطلب الاجتهاد والرأي والحاق الأصول بالفروع ، فكان لزاما على علماء الأمة أن يتداركوا تلك المتغيرات وأن يجعلوا من التشريع ما يسعها ويحيط بها. وسأذكر في هذا المطلب جملة من المسائل التي استحدثت في عصرنا وأراها تندرج تحت هذه القاعدة ضرورة للحاجة إليها ووقوع المشقة فيها.

المسألة الأولى: الالتزام بالعمل الذي لا يمكن تركه وقت النداء لصلاة الجمعة:

لا شك أن صلاة الجمعة فرض على كل مسلم بالغ عاقل حر ذكر قاطن المدينة سليم من الأمراض ، هذا ما ذكره فقهاؤنا رحمهم الله تعالى.

ولكن في وقتنا الحاضر وجد من الوظائف التي لم توجد في سابق الأزمنة وحكم عليهم عملهم الالتزام بها والبقاء فيها لشدة الحاجة إليها ، وهذه الحاجة شرعية وقد أمر الشرع بمراعاتها.

فالطبيب الذي يعمل في المشفى وقت النداء لصلاة الجمعة يمكنه التخلف عنها ، حيث يسقط عنه الوجوب للحاجة إليه في المشفى ، فمن فضل الله علينا أنه قد قدم حق العبد على حقه في كثير من الأمور ، فوجود هذا الطبيب في المشفى ومراعاته للمرضى والقيام بحقوقهم والعمل لأجل معافاتهم أمر مهم شرعا ، وقد حرص الشارع على حفظ الأجساد ، وتجنب ما يعين على إتلافها ، فبقاء الطبيب قرب المريض في المشفى من قبيل الحفاظ على الأرواح والأجساد ، بل قد يكون الأمر واجبا على الطبيب إن لم يكن غيره يقوم مقامه ويؤدي غيابه إلى تلف المريض أو زيادة مرضه أو لحوق الضرر به.

والشرطي المكلف بالحفاظ على الأمن والاستقرار في بلدة أو حي أو منطقة ما ، لو ترك هذا الشرطي واجبه لاستغل ضعاف النفوس عدم تواجده ولأفسدوا في الأرض من قتل وسرقة واغتصاب لحقوق الناس ، فيمكن لهذا الشرطي -الذي لا يُستغنى عنه- أن يترك صلاة الجمعة من أجل الحفاظ على أمن وسلامة الناس والحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم التي أمر الشارع بالحفاظ عليها.

ورجل المرور الذي كُلف بتنظيم مرور العربات والسيارات في الشوارع لو ترك موقعه وواجبه لأدى إلى الفوضى العارمة والضرر الكبير عند الناس ، فهذا يحق له التخلف عن الحضور لصلاة الجمعة دفعا للحرج على الناس واجتئابا للفوضى المترتبة عن عدم وجوده.

وهذا إن كان محتاجا إليه ، أما إن لم يُحتج إليه كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة التي لها أنظمة للحفاظ على المرور دون وجود رجل المرور ، فالحالة هذه يلزم عليه الحضور للصلاة لعدم الحاجة إليه ، إذ هناك ما يُستغنى به عنه.

وكذلك كل شخص يُحتاج إليه بعمل مهم لتيسير أمور الحياة وتوفير متطلباتها كالعاملين في الماء والكهرباء والأمن وكل مرفق مهم من مرافق الحياة ، فهؤلاء يعدون من أصحاب الأعذار ما دامت الحاجة إليهم قائمة ، وحيث انتفت الحاجة إليهم فلا يمكنهم ؛ لأن تخلفهم للضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها.

ويمكن الاستدلال على هذا الحكم بما اقتضته قاعدة "المشقة تجلب التيسير" إذ ليس هناك حكم شرعي بهذا الخصوص ، والقواعد الفقهية هي مستنبطة من أصول الشريعة ومرادها ، فعلى هذا يمكن لهذا لهؤلاء المُحتاج إليهم عدم حضور صلاة الجمعة والمكث في محل عملهم لتيسير أمور الحياة وقضاء حوائج الناس.

ويمكننا ربط هذه القاعدة هنا بالمصلحة المرسلة ، وهو دليل شرعي معتبر عند كثير من الفقهاء ، إذ إن المحافظة على حياة الناس وأرواحهم والمحافظة على أموالهم وأمنهم وسلامتهم وممتلكاتهم من المصالح التي أمر الشرع بالحفاظ عليها.

المسألة الثانية: التداوي بالنجس عند الضرورة:

إن الإسلام قد أمرنا بالتداوي والأخذ بالأسباب في سبيل العلاج ، فقد قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "تَدَاوُوا عِبَادَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنَزِّلْ دَاءً، إِلَّا أَنْزَلَ مَعَهُ شِفَاءً، إِلَّا الْمَوْتَ، وَالْهَرَمَ"^(١).

ولكن قد نهانا عن التداوي بالنجس ، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ اشْتَكَّتْ ابْنَتَهُ لِي، فَنَبَذْتُ لَهَا فِي كُوْرٍ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَغْلِي، فَقَالَ «مَا هَذَا؟» فَقَالَتْ : إِنَّ ابْنَتِي اشْتَكَّتْ فَنَبَذْنَا لَهَا هَذَا، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِي حَرَامٍ»^(٢).

لقد حرم الإسلام التداوي بالنجس من خلال هذا الحديث النبوي الشريف ، ولكن وُجد في وقتنا الحاضر بعض أنواع العلاج التي تخالطها بعض النجاسات كبعض العقاقير التي تستخدم في علاج المبيض كالكلوميدي ، وهو مستخرج من بول النساء بعد سن الأربعين ، وكالتداوي بالخمير أو شحم الخنزير أو غيره من النجاسات.

فهل يمكن تجويز أمثال هذه الأدوية تحت قاعدة "المشقة تجلب التيسير"؟

(١) مسند أحمد: (١٨٤٥٥) ، ٣/٣٩٨ ، سنن ابن ماجه: (٣٤٣٦) ، ٢/١١٣٧.

(٢) صحيح ابن حبان: (١٣٩١) ، ٤/٢٣٣.

أقول: إن تحققت المشقة فعلا بأن لم يوجد دواء غير هذا النجس فيجوز تعاطيه وأخذه إذا أخبر بذلك الطبيب الحاذق ، فقد قال تعالى: " وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ " (١) ، فقد استنتى الله تعالى ما اضطررنا إليه من جملة المحرمات ، إذ الضرورات تبيح المحظورات. وقد سبق لفقهاء المسلمين أن تعرضوا لمثل هذه المسائل.

قال العز بن عبد السلام: "جَازَ التَّدَاوِي بِالنَّجَاسَاتِ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَاهِرًا يَقُومُ مَقَامَهَا، لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْعَافِيَةِ وَالسَّلَامَةَ أَكْمَلُ مِنْ مَصْلَحَةِ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ" (٢).

وقال الإمام النووي: "قَالَ أَصْحَابُنَا وَإِنَّمَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِالنَّجَاسَةِ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَاهِرًا يَقُومُ مَقَامَهَا فَإِنْ وَجَدَهُ حَرُمَتْ النَّجَاسَاتُ بِإِلَّا خِلَافٍ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ حَدِيثُ (إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيَمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) (٣) فَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ وُجُودِ غَيْرِهِ وَلَيْسَ حَرَامًا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ" (٤).

وقال ابن عابدين: "قال في النهاية وفي التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوي إذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شفاءه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه" (٥).

وقال الإمام الخطيب الشربيني: "أَمَّا التَّرْيَاقُ الْمَعْجُونُ بِهَا - أي بالخمير - وَنَحْوُهُ مِمَّا تُسْتَهْلَكُ فِيهِ فَيَجُوزُ التَّدَاوِي بِهِ عِنْدَ فَقْدِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ التَّدَاوِي مِنَ الطَّاهِرَاتِ كَالتَّدَاوِي بِنَجَسٍ كَلَحْمِ حَيَّةٍ وَبَوْلٍ، وَلَوْ كَانَ التَّدَاوِي بِذَلِكَ لِتَعْجِيلِ شِفَاءٍ بِشَرَطِ إِخْبَارِ طَبِيبٍ مُسْلِمٍ عَدَلٍ بِذَلِكَ أَوْ مَعْرِفَتِهِ لِلتَّدَاوِي بِهِ" (٦).

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي: "أَمَّا مُسْتَهْلَكَةٌ مَعَ دَوَاءٍ آخَرَ فَيَجُوزُ التَّدَاوِي بِهَا كَصَرْفِ بَقِيَّةِ النَّجَاسَاتِ إِنْ عَرَفَ أَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ طَبِيبٌ بِنَفْعِهَا وَتَعَيُّنِهَا بِأَنْ لَا يُعْنِي عَنْهَا طَاهِرٌ" (٧).

وقد نص الإمام النووي في المجموع على وجه عند الشافعية بجواز التداوي بالخمير (٨) ، وكذا ابن عابدين في حاشيته في وجه عند الحنفية (٩).

(١) الأنعام: ١١٩

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ٩٥/١.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) المجموع شرح المذهب: ٥١/٩.

(٥) حاشية ابن عابدين: ٢٢٨/٥.

(٦) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: ٥١٨/٥.

(٧) تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ١٧٠/٩.

(٨) ينظر: المجموع شرح المذهب: ٥١/٩.

(٩) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٢٢٨/٥.

يتبين لنا من النقولات السابقة أن الفقهاء قد تطرقوا لهذه الرخصة وهي التداوي بالنجس عند الضرورة ، ولم يتيسر غيره من الطاهرات.

وذلك كله يندرج تحت هذه القاعدة الكبرى "المشقة تجلب التيسير" مع قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات".

المسألة الثالثة: سفر المرأة دون محرم:

إن من مقررات الشريعة الإسلامية هو عدم جواز سفر المرأة دون محرم ، وهذا مبني على حديث المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ^(١)، فهذا نهي للمرأة للمرأة أن تسافر دون محرم.

ولكن نرى بعض العلماء المتأخرين قد عللوا الحكم بعدم الأمن ، وقالوا لو انتفت العلة انتفى الحكم ، فلو وجد الأمن على المرأة ومالها جاز لها السفر دون محرم ، وقد استدلوا بأحاديث منها: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُتِمَّنَّ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ، حَتَّى تَخْرُجَ الظُّعِينَةُ مِنَ الْحَبِيرَةِ، حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ فِي غَيْرِ جَوَارٍ أَحَدٍ^(٢). وقالوا: إن في وقتنا توفر الأمان في السفر للمرأة خاصة في الطائرات أو البواخر أو القطارات ، لذا قد انتفت العلة ويجوز أن تسافر وحدها دون محرم.

قال الإمام الباجي: "وَلَعَلَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِنَّمَا هُوَ فِي حَالِ الْإِنْفِرَادِ وَالْعَدَدِ الْبَيْسِيرِ فَأَمَّا الْفَوَائِلُ الْعَظِيمَةُ وَالطَّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ الْعَامِرَةُ الْمَأْمُونَةُ فَإِنَّهَا عِنْدِي مِثْلُ الْبِلَادِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْأَسْوَاقُ وَالتَّجَارُ فَإِنَّ الْأَمْنَ يَحْضُلُ لَهَا دُونَ ذِي مَحْرَمٍ وَلَا امْرَأَةً وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ"^(٣). ويتأكد الجواز فيما كان هذا السفر لحاجة مع عدم تيسر المحرم ، فحينئذ تنزل إلى قاعدة "المشقة تجلب التيسير" فيجوز سفرها حينئذ للضرورة.

المسألة الرابعة: إفتار من لا يقوى على عمله في رمضان:

هناك بعض المهن الشاقة والضرورية بحيث لا يمكن لصاحبها أن يتركها إما للحاجة إليها كونها مصدر كسبه، أو للمصلحة العامة.

فمثال الأولى كمن يعمل في الأفران في فصل الصيف حيث شدة الحر ، فيكون الصيام شاقاً عليه ، وكذلك أي صاحب مهنة شاقة في نهار رمضان ، حيث يُرَخَّصُ لهؤلاء بالإفتار بشرط أنه لو صام لهلك أو تضرر عضو من أعضائه ، أو خاف فوات نفسه ، أما لو كانت المشقة خفيفة

(١) صحيح البخاري: (١٨٦٢)، ١٩/٣ ، صحيح مسلم: (١٣٤١) ، ٩٧٨/٢.

(٢) مسند أحمد: (١٨٢٦٠) ، ١٩٧/٣٠.

(٣) المنتقى شرح الموطأ: ٨٢/٣.

القاعدة الفقهية

"المشقة تجلب التيسير"

وأثرها الفقهي وتطبيقاتها المعاصرة

د. كرم عبد العزيز محمد أمين عبد الله الإمام

كعطش يمكن تحمله وجوع يمكن الصبر عليه دون أن يلحقه ضرر ، فهذا لا يحق له الإفطار لعدم وجود المقتضي لذلك.

وهذا إذا كان عمله ضروريا ، فإن كان بإمكانه الاستغناء عنه فلا يجوز له الإفطار مطلقا ؛ لأن الإفطار ضرورة والضرورة تقدر بقدرها.

أما مثال الثاني ، فهي كل وظيفة تخدم الصالح العام ولا يمكن لصاحبها التخلف عنها لطوء الفساد العام ، كالشرطي ورجل المرور وعامل النظافة وأي شخص يعمل في مصلحة من مصالح الناس ، فهؤلاء إن شق عليهم الصيام بحيث لو صاموا لحصل الضرر في الأجساد والأرواح فيمكن لهم الإفطار للحاجة إلى وجودهم وجهدهم.

المسألة الخامسة: التخدير:

من المعلوم أن الشريعة الإسلامية قد نهت عن كل ما يزيل العقل من سكر وغيره ، فقد روى الإمام أحمد وأبو داود عن أم سلمة أنها قالت: " نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتِرٍ"^(١).

قَالَ الْعُلَمَاءُ: "الْمُفْتِرُ: كُلُّ مَا يُورِثُ الْفُتُورَ وَالْخَذَرَ فِي الْأَطْرَافِ"^(٢).

ولكن قد استثنى العلماء ما إذا كان التخدير في إجراء العمليات التي لا يقوى الإنسان على تحملها ، وخاصة العمليات الكبرى التي توصل إليها الطب في العصر الحديث ، فحيث تترتب مشقة على الشخص فلا حرج بتخديره مستدلين بقاعدة "المشقة تجلب التيسير".

وقد وجدت أقولا لعلماء المسلمين ما يؤيد ذلك.

قال ابن عابدين: "لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل فيقطع الأكلة ونحوه"^(٣).

وقال الإمام برهان الدين اليعمري: "وَالظَّاهِرُ جَوَازُ مَا سُقِيَ مِنَ الْمُرَقِّدِ لِقَطْعِ عَضْوٍ وَنَحْوِهِ، لِأَنَّ صَرَرَ الْمُرَقِّدِ مَأْمُونٌ وَصَرَرَ الْعَضْوِ غَيْرُ مَأْمُونٍ"^(٤).

وقال الإمام النووي: "مَا يُزِيلُ الْعَقْلَ مِنْ غَيْرِ الْأَشْرِبَةِ، كَالْبَنْجِ، حَرَامٌ لَكِنْ لَا حَدَّ فِي تَنَاوُلِهِ، وَلَوْ اخْتِيجَ فِي قَطْعِ الْيَدِ الْمُتَأَكِّلَةِ إِلَى زَوَالِ عَقْلِهِ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ؟ يُخَرِّجُ عَلَى الْخِلَافِ فِي التَّدَاوِيِّ بِالْحَمْرِ؟ قُلْتُ: الْأَصْحُ: الْجَوَازُ"^(٥).

(١) مسند أحمد: (٢٦٦٣٤) ، ٢٤٦/٤٤ . سنن أبي داود: (٣٦٨٦) ، ٣٢٩/٣ .

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية: ٣٥/١١ .

(٣) حاشية ابن عابدين: ٣٨٩/٦ .

(٤) تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام: ٢٤٧/٢ .

(٥) روضة الطالبين وعمدة المفتين: ١٧١/١٠ .

فهذه النصوص تدل على جواز التخدير عند الضرورة.

المسألة السادسة: عمليات التجميل:

قد حرم الإسلام عمليات التجميل لما فيها من تغيير خلق الله ، وإنما حرم تلك العمليات التي لا حاجة لها ، ويقصد منها التجميل وإظهار المحاسن فقط. أما العمليات التجميلية التي يحتاج إليها ولمعالجات المشاكل الخلقية الناجمة من الحوادث وغيرها فهنا يجيز الشرع إجراء مثل هذه العمليات التي ليس فيها تغيير لخلق الله. وقد يستدل على الجواز بما رواه أبو داود أَنَّ عَزْفَجَةَ بِنَ أَسْعَدَ قَطَعَ أَنْفَهُ يَوْمَ الْكَلَابِ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ، فَأَنْنَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ دَهَبٍ^(١). فانطلاقاً من قاعدة "المشقة تجلب التيسير" فإنه يجوز لصاحب الحاجة إجراء مثل هذه العمليات.

الخاتمة

من خلال الخوض في مدلهامات هذه القاعدة والتعرف على جوانبها وأهميتها يمكن أن نخرج منها بما يلي:

- ١- مدى سماحة ديننا الحنيف ومدى حرصه على التخفيف على المسلمين.
- ٢- إن شريعتنا الإسلامية الخالدة صالحة لجميع الأزمنة والأمكنة ، فالتشريعات التي حكمت بها شريعتنا تصلح للحكم بها في أي زمان ومكان لما فيها من الحكمة والمرونة واستيعاب جميع النوازل وما يستجد من الأحداث.
- ٣- وقد وجدنا المساحة العظيمة التي يمتلكها الفقه الإسلامي من السعة والتخفيف ، وذلك متمثل بالقواعد الفقهية الشاملة لجميع الأحكام والتي وسعت كل نازلة وأمر جديد وأوجدت له حكماً ومخرجاً ، ففقهنا الإسلامي المستنبط من أصول الشريعة المتمثل بالقواعد الفقهية قادر على إيجاد الحلول مهما صعبت ، وليس كما يقول بعض الناس إن الفقه الإسلامي جامد على النصوص ولا يخرج عنها ، لا ، بل رأينا من أقوال علمائنا السابقين الاستثناءات والخروج على المنصوص والمفتى به بما تقتضيه المصلحة ؛ لأن الدين جاء لتيسير أمور الناس ومعالجة صعوباتهم بالحكمة التي أرادها الله ، فالدين قائم على مصالح العباد ، فمن هذا المنطلق كانت كتب الفقه مليئة بالرخص والاستثناءات بما تقتضيه المصلحة ، وبهذا يرد على دعوة جمود الفقه الإسلامي.

(١) سنن أبي داود: (٤٢٣٢) ، ٩٢/٤.

القاعدة الفقهية

"المشقة تجلب التيسير"

وأثرها الفقهي وتطبيقاتها المعاصرة

د. كرم عبد العزيز محمد أمين عبد الله الإمام

٤- أهمية هذه القاعدة اجتماعيا ، حيث رأينا من النماذج التي تستثني من الحكم العام للمصلحة ولضرورة الفرد والمجتمع ، وذلك مراد الله في استخلافنا ، حيث أمرنا بإعمار الأرض وتجنب ما يؤدي إلى الفساد.

وفي الختام نحمد الله جل وعلا أن جعلنا من أهل هذا الدين الحنيف وأن خفف عنا من الأعباء وتغاضى عن الكثير لييسر لنا.

ثبت المصادر والمراجع

١-الأشباه والنظائر ، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، عدد الأجزاء: ٢.

٢-الأشباه والنظائر ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، عدد الأجزاء: ١.

٣-تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، المؤلف: إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ) ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ، عدد الأجزاء: ٢.

٤-تحفة المحتاج في شرح المنهاج ، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ، الطبعة: بدون طبعة ، عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣م.

٥-التعريفات ، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) ، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦-تفسير القرآن العظيم ، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) ، المحقق: سامي بن محمد سلامة ، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، عدد الأجزاء: ٨.

٧-تهذيب اللغة ، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، المحقق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٨-حاشية ابن عابدين ، محمد أمين بن عابدين، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر ، سنة النشر ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، مكان النشر بيروت ، عدد الأجزاء ٨.

٩-رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) ، المحقق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود ، الناشر: عالم الكتب - لبنان / بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ ، عدد الأجزاء: ٤.

- ١٠- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) ، تحقيق: زهير الشاويش ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان ، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م ، عدد الأجزاء: ١٢.
- ١١- سنن ابن ماجه ، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي ، عدد الأجزاء: ٢.
- ١٢- سنن أبي داود ، أبو داود السجستاني ، ط المكتبة العصرية .
- ١٣- سنن الترمذي ، المؤلف: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) المحقق: بشار عواد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، سنة النشر: ١٩٩٨م ، عدد الأجزاء: ٦.
- ١٤- السنن الصغرى للنسائي ، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، عدد الأجزاء: ٩.
- ١٥- السنن الكبرى ، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي ، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط ، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، عدد الأجزاء: (١٠).
- ١٦- السنن الكبرى للبيهقي ، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، المحقق: محمد عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٧- شرح القواعد الفقهية ، المؤلف: أحمد بن الشيخ محمد الزرقا [١٢٨٥هـ - ١٣٥٧هـ] ، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا ، الناشر: دار القلم - دمشق / سوريا ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، عدد الأجزاء: ١
- ١٨- صحيح ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩هـ) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزء ومجلد فهارس) .
- ١٩- صحيح ابن خزيمة ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) ، حققه وعلق عليه وخرّج أحاديثه وقدم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، الناشر: المكتب الإسلامي ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، عدد الأجزاء: ٢.
- ٢٠- صحيح البخاري ، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ،

القاعدة الفقهية

"المشقة تجلب التيسير"

وأثرها الفقهي وتطبيقاتها المعاصرة

د. كرم عبد العزيز محمد أمين عبد الله الإمام

- الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ، عدد الأجزاء: ٩.
- ٢١- صحيح مسلم ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي ، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ، عدد الأجزاء: ١٣.
- ٢٤- قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، المؤلف: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: ٦٦٠هـ) ، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م ، عدد الأجزاء: ٢.
- ٢٥- القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، المؤلف: د. محمد مصطفى الزحيلي ، عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة ، الناشر: دار الفكر - دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، عدد الأجزاء: ٢.
- ٢٦- لسان العرب ، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر - بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ ، عدد الأجزاء: ١٥ ، ٣/٣٦١.
- ٢٧- المحصول ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٨- مختار الصحاح ، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) ، المحقق: يوسف الشيخ محمد ، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا ، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٢٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المؤلف: أحمد بن حنبل ، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م ، عدد الأجزاء: ٥٠ (٥٠+٤٥ فهارس) ، ط الرسالة.
- ٣٠- المعجم الوسيط ، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، ٤٨٩/١. د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل

، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ، عدد الأجزاء: ٤ (٣ ومجلد للفهارس) في ترقيم مسلسل.

٣١- معجم مقاييس اللغة ، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر ، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٦

٣٢- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، عدد الأجزاء: ٦.

٣٣- المنتقى شرح الموطأ ، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ) ، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر ، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ .

٣٤- المنثور في القواعد الفقهية ، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) ، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، عدد الأجزاء: ٣.

٣٥- الموافقات ، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) ، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، الناشر: دار ابن عفان ، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م ، عدد الأجزاء: ٧.

٣٦- الموسوعة الفقهية الكويتية ، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ، عدد الأجزاء: ٤٥ جزءا ، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ).

٣٧- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.